رسالتان لابن جني
الألفاظ المهموزة وعقود الهمز

تحقيق د. مازن المبارك
عرض د. غازي مختار طليمات

لو كنتَ مّمن يقوّمون الكتب بعدد صفحاتها لاقتحمت عينك رسالتي: الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، ولكنك مّمن يؤثرون الَجوْدة على الكثرة، ودقة التأليف والتحقيق على الإطالة والتلفيق. ولهذا أردتُ أن أعرض عليك مما تحب كُتَيباً، ثمرُه أغْزَرُ من ورقه، وعلمه فوق حجمه وجرمه، وصفحاته بين نصوص محققة، ودرس قيم، لا تربو على ثمانين صفحة.

أما النصوص فلشيخ علماء العربية في القرن الرابع الهجري أبي الفتح عثمان بن جني [ت: ٣٩٢هـ] وأما الدرس والتحقيق فصنعة أستاذنا الدكتور مازن المبارك أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق سابقاً، ورئيس قسم اللغة العربية في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي في الوقت الحاضر، وأحد المنافحين عن العربية المشتغلين بالنحو واللغة تأليفاً وتحقيقاً وتدريساً.

أخذ المحقّق رسالة (الألفاظ المهموزة) عن مخطوطتين إحداهما محفوظة في المكتبة الظاهرية، والثانية موروثة عن أبيه المرحوم عبدالقادر بن محمد المبارك شيخ دمشق في النصف الأول من قرننا العشرين، وعن مطبوعتين: أصدر أولاهما وجيه فارس الكيلاني، وأصدر الثانية صلاح الدين المنجد.

في بداية الكتاب عني الأستاذ المحقق بدراسة تاريخ هذه الرسالة، فعرضه من زمان ابن النديم إلى زمان الطباعة الحديثة. ثم درس عنوان الرسالة درساً مفصّلا، ورجّح أن عنوانها الذي اختاره ابن جني هو (الألفاظ المهموزة) وأن ما أضيف إلى هذا العنوان بَعْدُ، وهو «ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود على سياق حروف المعجم» هو من عمل بعض النساخ، وعلة الإضافة أنهم ألحقوا بالرسالة رسالة أخرى لابن جني، فاستتبع الإلحاق إطالة العنوان ليصدق الاسم على المسمى..

ولما كان المحقق حريصاً على الدقة فقد صور مخطوطة الظاهرية، ونشر ألواحها المصورة مع النص المحقق، ليضع الأصل بين يدي القارىء. وأول النص: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال أبو الفتح عثمان بن جني النحوي رحمه الله: هذه الألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال، يحتاج الكاتب إليها، ويفتقر إلى معرفتها، نظمناها على سياق حروف المعجم احتياطا وتقريبا، واجتنبنا ما كان وحشيا غريبا». لقد كان ابن جني على الاصطفاء أحرص منه على الاستقصاء، فتخير المأنوس، وأغفل الوَحْشِيِّ، فقصرت أبواب وطالت أبواب. في حرف الجيم ذكر كلمة واحدة، هي «جبأت عن الشيء أي: جبنت». وفي حرف النون ذكر سبعة أصول، لكنه لم يقنع بذكر الأصول بل اشتق منها، فقال: «نبأت بالأمر: خبرت به، واستنبأت عنه: استخبرت عنه، وَتنبَّأتُ تَخبّرْتُ، وأنبأت الرجل: أخبرته» ثم مضى يعرض الأصول الستة الأخرى على هذا النحو من الاشتقاق والتفريع. ولّما كان ابن جني حريصاً على الإيجاز فقد شرح معاني الألفاظ بألفاظ ترادفها شرحاً لغوياً عطلاً من الشواهد.

وبعد أن فرغ من ذكر الألفاظ المهموزة مرتبة على حروف المعجم نبه على رسم الهمزة المسبوقة بحرف مكسور، فقال: «واعلم أنّ الهمزة إذا كتبت ياء في الطرف فإنها ثابتة، وليست كياء قاض وداع. تقول: هذا قارىء ومقرىء». ومن رسم الهمزة تنقلنا الرسالة إلى رسم المقصور والممدود في فصل خاص ملحق بالرسالة، عنوانه «ما يكتب بالياء والألف»، ثم إلى قاعدة عامة هي جواز قصر الممدود وتخطئة مدّ المقصور، وبذلك تمت الرسالة الأولى.

وقبل أن يذكر المحقق الرسالة الثانية ـ وهي عقود الهمز ـ تحدث عن تأليف علماء اللغة في هذا الموضوع، وعمن ذكر هذه الرسالة من المؤلفين، ونبه على أن اختلاف الأقدمين في رسم الهمزة مستند إلى أحكام الصرف وأبنية اللغة، فقال: «والحق أنهم كانوا يصدرون عن أصول وقواعد، ولم يكونوا ساهين ولا مخطئين كما يظن» ثم سرد نص الرسالة محققا مشفوعاً، كنص الرسالة الأولى، بهوامش تشرح الغريب، وترد فقراته إلى أصولها، أو تقرنه بما يوضحه من أقوال العلماء.

وموضوع (عقود الهمز) القواعد التي عقدها علماء اللغة لرسم الهمزة. قال ابن جني: «للهمزة المصوغة في نفس الكلمة من التقدم والتأخر ثلاثة أحوال: حال تكون فيه مبتدأة، وحال تكون فيه حشوا، وحال تكون فيه طرفا. فإذا وقعت مبتدأة كتبت ألفاً البتة، مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة، فالمضمومة نحو: أذن وأخت وأترجّة، والمفتوحة نحو أخ وأب وأحد وأحمد. والمكسورة نحو: إبرة وإثمد وإبراهيم...» وبعد ذلك يمضي ابن جني في عرض قواعد رسم الهمزة على صورها المختلفة عرضاً دقيقاً يصحّ اتخاذه مرجعاً لمن يتعلّم الإملاء ويعلّمه.

ليس في القسم الذي عرضناه من الكتاب شيء غير مألوف في الكتب المحققة، فقد درج المحققون على أن يضعوا بين أيدي القراء نصوص الأقدمين صحيحة مشروحة مدروسة. والجديد المفيد في هذا الكتاب ليس رسالتي ابن جني، وإنما هو بحث الأستاذ الدكتور مازن المبارك الذي ختم به الكتاب، وعنوانه «في مفهوم حذف الهمزة في الخط عند القدماء» ولا يدرك قيمة هذا البحث إلا قراء كتب الأقدمين الذين يقتحمون هذه الكتب على غير دُرْبة سابقة. فقد يقرأ القارىء قولاً لبعض العلماء القدماء من نحو: «إن الهمزة تحذف إذا وقعت متطرفة» فيرسم (البدء والجزء والنوء) بلا همزات على هذا النحو (البد، والجز، والنو)، أو قولاً آخر مثل: «إن الهمزة المتوسطة تحذف إذا كانت مفتوحة، وقبلها ساكن» فيحذف همزة (مسألة) ويرسمها (مسلة). والحق أن الأقدمين لم يريدوا شيئاً من ذلك، وإنما أرادوا ـ والقول للدكتور المبارك ـ «حذف صورة الحرف

الذي تكتب عادة عليه، وهي إنما تكتب على واحد من حروف اللين التي هي الألف والواو والياء. فإذا قالوا إنها (تُحْذَف) فمعنى ذلك أنها لا تكتب على صورةِ واحدٍ من تلك الحروف، بل تكتب قطعة مفردة كرأس العين (عـ).».

ولم يخلص المحقق إلى هذه الحقيقة إلا بعد أن درس عدداً كبيراً من الأصول، وقبس منها أقباساً وقَفَتُهُ عليها. وأهم هذه الأصول أدب الكاتب لابن قتيبة، وجمل الزجاجي، وشافية ابن الحاجب. فإن سألت، بعد عرض ما عرضنا، عن غاية المؤلف من رسالتيه، وعن غاية المحقق من بحثه أجابك المحقق بقوله: «لا شك أن توحيد قواعد الكتابة) أجدى وأقوم، وأن أولى خطوات التوحيد أن نعود إلى الأصول والأحكام، نحييها وندرسها ثم نأخذ بما هو أكثر اطّراداً وأيسر فهمًا وتطبيقاً» ولو قرأت الكتاب لوجدته أوفى على هذه الغاية.